# ملخص تنفيذى

## ملخص لأهم تطورات حصاد عام ٢٠١٦...

**شهدت مصر خلال عام ٢٠١٦ حراكاً واسع النطاق لمعالجة الاختلالات الهيكلية التى ظل الاقتصاد المصرى يعانى منها لسنوات، مما تطلب تضافر الجهود بين المصريين حكومًا وشعبًا، حيث وضعت الحكومة المصرية برنامجًا للاصلاح الاقتصادي، شمل تحرير نظام الصرف الأجنبي للتخلص من نقص العملة الأجنبية وتشجيع الاستثمار والصادرات وتحريك أسعار المنتجات البترولية والسعى نحو احتواء التضخم.**

**وقد كان لقرار تعويم سعر الصرف أصداء إيجابية على أداء البورصة المصرية فقد شهدت البورصة المصرية انتعاشاً خلال تعاملاتها الأولى بعد هذا القرار وصعدت مؤشراتها إلى أعلى مستويات منذ عام ٢٠٠٨. حيث إرتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بشكل ملحوظ بحوالى ٣٧% مقارنة بالشهر السابق ليسجل ٥٦٦.٢ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦. بالإضافة الى ذلك، فقد إرتفع مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٣٦.٦% ليحقق ١١٤٥٣.٣ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦. وانتعشت تعاملات المستثمرين الأجانب نتيجة لتوافر الدولار مما مكنهم من الإقبال على التعامل فى البورصة متوقعين نشاط أكثر وانتعاشة قوية خلال مرحلة التداول. كما بلغت أرصدة عمليات التجارة الخارجية التي تم تنفيذها بعد تحرير سعر الصرف خلال الفترة الوجيزة من ٣ نوفمبر حتى ١٤ ديسمبر نحو ٧.٩ مليار دولار منها ٤.٦ مليار دولار موارد تم استخدامها في سداد اعتمادات مستنديه ومستندات تحصيل، وتم فتح اعتمادات مستنديه مقابل بحوالى ٣.٣ مليار دولار، مقابل نحو ٧ مليار دولار فقط خلال عام ٢٠١٦ بأكمله.**

## إستعادة الثقة وجذب الإستثمارات الى الداخل

*نمو ملحوظ فى مؤشرات البورصة والتدفقات النقدية*

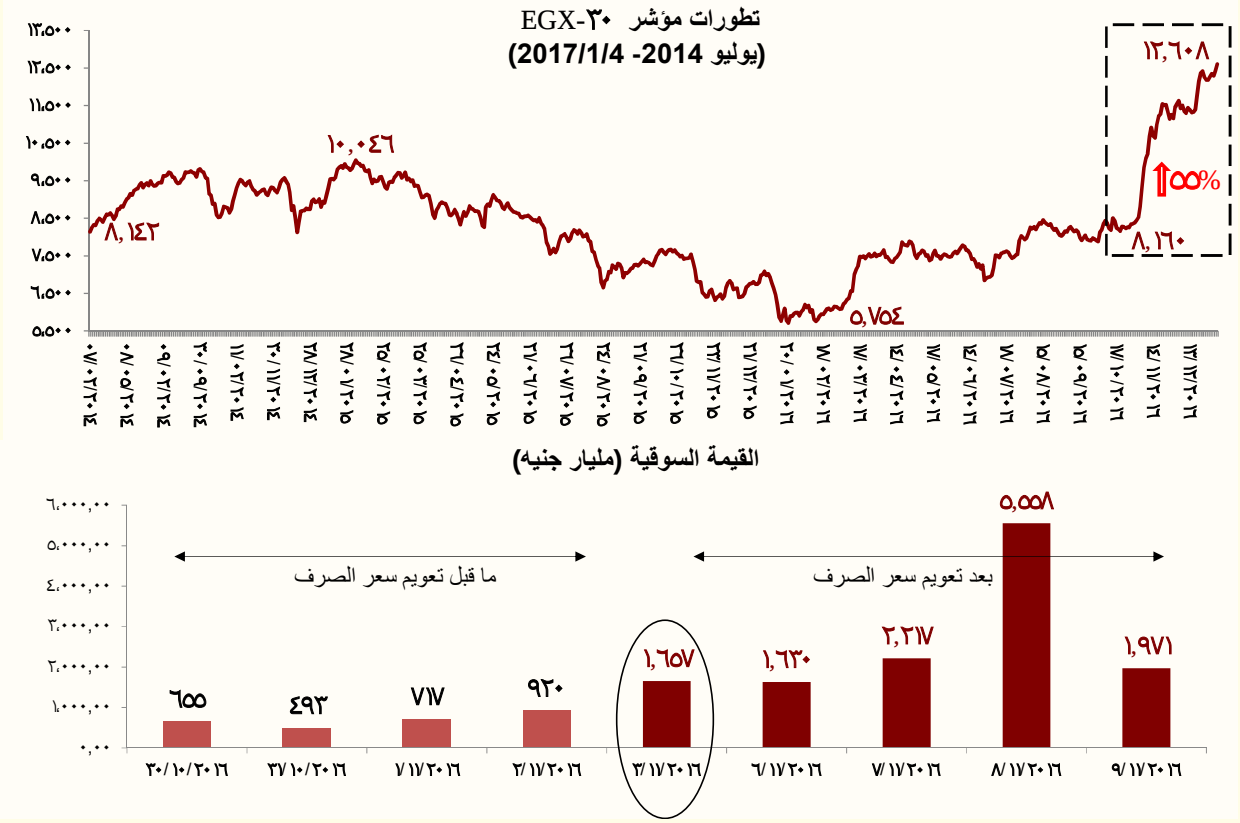


**وفى نفس السياق، فإن الحصاد الإقتصادى لعام ٢٠١٦ يشهد تنفيذ عدد من المشروعات القومية العملاقة وعلى رأسها؛ إفتتاح ٣٤ مشروعاً جديداً نفذتها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بإجمالي استثمارات ١٦ مليار جنيه فى مجالات تنقية ومعالجة المياه ومشروعات الإسكان الإجتماعى والطرق والكبارى والمحاور المرورية، فضلاً عن إطلاق مشروع مدينة الاسماعيلية الجديدة إحدى ثمار قناة السويس الجديدة بمساحة تقريبية تصل إلى ١٠ ملايين متر مربع، وإفتتاح المرحلتين الأولى والثانية بمشروع "إسكان تحيا مصر" بحي الأسمرات بمنطقة المقطم تم تخصيصهما لقاطني العشوائيات الخطرة من مناطق الدويقة وعزبة خير الله واسطبل عنتر بتكلفة إجمالية بلغت مليار ونصف المليار جنيه، وتدشين مشروع الاستزراع السمكى، وكوبرى النصر العائم ببورسعيد، والمركز الثقافى الترفيهى، وافتتاح التوسعات الجديدة بشركة النصر للكيماويات الوسيطة، ومصنع الكلور والصودا الكاوية الجديد بشركة النصر للكيماويات الوسيطة في مدينة أبو رواش بالجيزة.**

**أما على صعيد السياسات المالية، فقد شهد عام ٢٠١٦ إستمرار مسيرة الإصلاح المالى الذى بدأ منذ منتصف عام ٢٠١٤ من خلال جهود قامت بها وزارة المالية للسيطرة على الدين العام وإعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام لرفع جودة الخدمات العامة فى مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية، وذلك بالتوازي مع تطبيق إجراءات واضحة لتحقيق الحماية الاجتماعية لغير القادرين ومحدودى الدخل. ومن أهم القوانيين التى تم إصدارها قانون ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى اعتماد قانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ الخاص بالخدمة المدنية، وتجدر الإشارة إلى أنه جارى اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتفعيل قانون المناجم والمحاجر لزيادة**

**الإيرادات المحصلة. وقد إنعكست تلك الإجراءات الإصلاحية بالإيجاب على أداء المالية العامة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.**

Ø **وحول أداء المؤشرات المالية خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٦/ ٢٠١٧**، فتشير إلى تراجع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٤.٤% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ١٤٤.٤ مليار جنيه )، مقارنة بـ٥% (١٣٨.٥ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٥). وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى ) لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ١٠% خلال فترة الدراسة، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٤.٥%، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٧.١%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث بلغ الإنفاق على دعم السلع التموينية نحو ١٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، كما بلغت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات نحو ٢١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنسبة ١٩.٧% محققاً ١٩.٦ مليار جنيه، الأمر الذى يعكس إهتمام الدولة بزيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

Ø **جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها**. وقد أظهرت **النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥** أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩.٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢.٣% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٧٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١١.٥% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠.٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٦/٢٠١٥ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة والتى قد إرتفعت بنحو ٢٦.٣ مليار جنيه بنسبة ٥.٦% لتسجل ٤٩١.٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥.٢ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٦.٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٥.٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلى حوالى ٨٣.٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١.٥% (٩١.٢% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٣% (٧٦.٣% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨.٥% (١٠٢.٥% من المستهدف)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢.٦% (نحو ٦٨% من المستهدف).أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فأن الحساب الختامى للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الانفاق العام علي المنح الدولية التي تلقتها مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة الي نحو ٣.٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ مليارا عام ٢٠١٥/٢٠١٤، و٩٥ مليار عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١.٥% أي بزيادة ٨٤.٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣.٣ مليار

جنيه للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الانفاق علي برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ علي نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩.٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠.٦% من الإيرادات المحصلة، منها نحو ٤٣ مليار جنيه لدعم السلع التموينية بزيادة ٣.٣ مليار عن العام المالي السابق أى بنسبة نمو ٨.٥%، كما إرتفع دعم الكهرباء خلال عام الدراسة بنحو ٥ مليارات جنيه مقارنة بالعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وايضا ارتفع دعم التأمين الصحي والأدوية بنسبة ١٩.٧%، كما إرتفعت مساهمة الخزانة العامة في صناديق التأمينات والمعاشات بنسبة ٣٢.٣% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، وقد بلغ المحول من الخزانة لبرامج تكافل وكرامة نحو ١.٧ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات برامج تنشيط الصادرات بنسبة ٤٣%.وفي اطار اهتمام الدولة بالتنمية البشرية فقد بلغ الانفاق علي قطاع التعليم نحو ٩٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بزيادة ٥.٥% عن العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، كما ارتفع الانفاق العام علي قطاع الصحة بنسبة ١٨% لتحقق ٤٤ مليار جنيه، كما تم ضخ نحو ٦٩ مليار جنيه استثمارات عامة بزيادة عن العام المالي السابق بنسبة ١٢% بهدف زيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

**أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-**

- **جدير بالذكر أن بيانات الناتج المحلى الإجمالى للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ لاتزال قيد المراجعة من قبل وزارة التخطيط**. أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٥.٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٢٤.٣ مليار دولار فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٣.١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ٣٨.٨% مسجلاً ٢٦٠٤.٩ مليار جنيه فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقابل ١٧.٧% (٢١٩٨.٢ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** محققاً ٤٨.٣% ليسجل ٢٧٩٨.٢ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٢٤.٧% (٢٣٢٠.١ مليار جنيه) في اكتوبر ٢٠١٦. مما فاق اثر انخفاض **صافى الأصول الأجنبية** التي سجلت قيمة بالسالب بلغت ١٩٣.٣ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -١٢١.٩ مليار جنيه خلال اكتوبر ٢٠١٦.

- على نحو ؛خر، فقد ارتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ ليسجل** ١٩.٤% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٣.٦% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١.١% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥.

وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٢١.٥% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بمعدل أقل قدره ١٣.٨% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١٤.٧% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"**، و**"الملابس والأحذية"**، و**"الأثاث والتجهيزات"**، و**"الرعاية الصحية"**، و"**المطاعم والفنادق**"، و**"النقل والمواصلات"**، و**"التعليم"**.

- **وقد ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو - نوفمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ١٥.٣% مقارنة بـ٩.٣% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ١٤.٧٥% و١٥.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%، والإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٧٨٥.٨ مليار جنيه في نهاية شهر يونيو ٢٠١٦ (حوالى ١٠٠.٥% من الناتج المحلى).

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ فائضاً كلياً بلغ نحو ١.٩ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً كلياً قدرة ٣.٧ مليار دولار (-١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٥ مليار دولار (-١.٤% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٤ مليار دولار (-١.١% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ٧.١ مليار دولار (١.٩% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ١.٦ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٠.٢ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ ، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٣ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

## Ø معدل نمو الناتج المحلى:

**جدير بالذكر أن بيانات الناتج المحلى الإجمالى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لاتزال قيد المراجعة من قبل وزارة التخطيط**. أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٥.٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

**فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥**، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٥.٥%، مقارنة بـ٥.٢% نفس الفترة من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٣.٦% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٨.٧% نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات** ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ٥.٦%خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل معدل نمو يقدربـ١٣.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره -١٩.٤% (معدل مساهمة بالسالب بنحو٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى بنحو ٠.١نقطة مئوية خلال الفترة يوليو – مارس من العام المالى السابق). بينما انخفضت **الواردات** بـ٤.٩% خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، لتحقق بذلك معدل مساهمة إيجابى بلغ ١.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ١.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

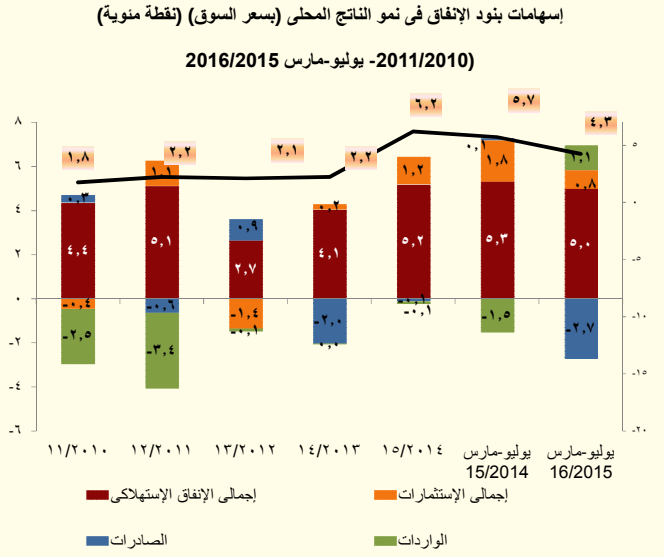


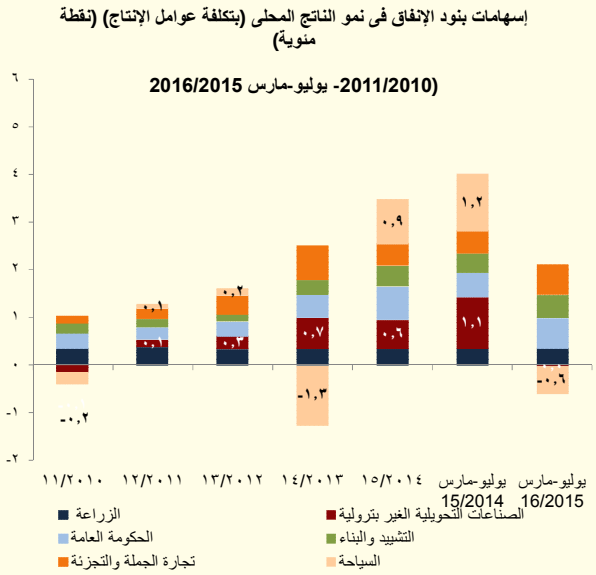


**أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ خمسة قطاعات**، على رأسها قطاع **الحكومة العامة** والذى حقق معدل نمو قدره ٧.٠% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وقد حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ١١.١% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ١٦/١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حققت أيضاً **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٤.٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو - مارس ١٦/١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). أما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٤ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية** نمواً قدره ٣.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٧.٧% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١١.٢%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠.٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة بشكل سلبي قدرها ٠.٢ خلال نفس الفترة العام المالي السابق.

## Ø تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٧؛

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٦/٢٠١٧، فتشير إلى تراجع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٤.٤% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ١٤٤.٤ مليار جنيه )، مقارنة بـ٥% (١٣٨.٥ مليار جنيه خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٥/٢٠١٦)، وذلك فى ضوء ارتفاع الإيرادات بنسبة تفوق الزيادة فى المصروفات كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى.

وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ١٠%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٤.٥% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٧.١%. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٨.٦% (أقل معدل زيادة تم تسجيله منذ الثلاث سنوات السابقة خلال الفترة يوليو- نوفمبر) لتحقق ٣١٤.٤ مليار جنيه (٩.٧% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٨٩.٤ مليار جنيه (١٠.٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق العجز المشار إليه في الجدول التالى.

| العجز الكلى خلال يوليو- نوفمبر ١٧/١٦ | العجز الكلى خلال يوليو- نوفمبر ١٦/١٥ |
|---|---|
| ١٤٤.٤ مليار جنيه (٤.٤% من الناتج المحلى) | ١٣٨.٥ مليار جنيه (٥% من الناتج المحلى) |
| **الإيرادات** | **الإيرادات** |
| ١٧٤.٣ مليار جنيه (٥.٤% من الناتج المحلى) | ١٦٠.١ مليار جنيه (٥.٨% من الناتج المحلى) |
| **المصروفات** | **المصروفات** |
| ٣١٤.٤ مليار جنيه (٩.٧% من الناتج المحلى) | ٢٨٩.٤ مليار جنيه (١٠.٤% من الناتج المحلى) |

المصدر: وحدة السياسات المالية الكلية – وزارة المالية.

**وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:**

**§ على جانب الإيرادات،**

**التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٧/٢٠١٦**

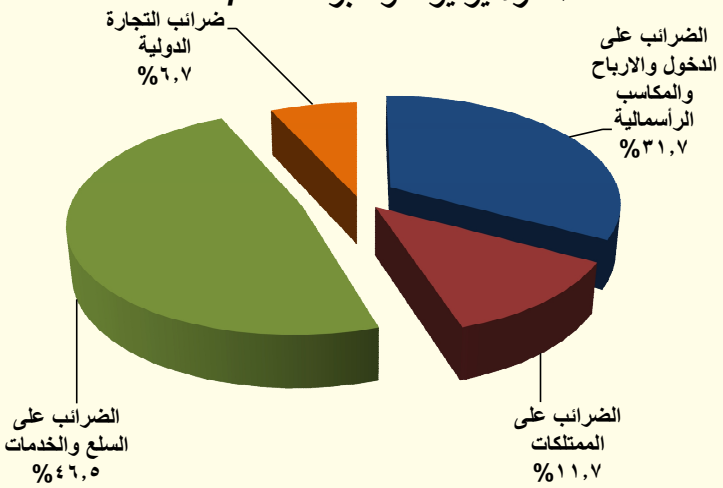


§ حققت جملة الإيرادات نحو ١٧٤.٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، لترتفع بنحو ١٤.٢ مليار جنيه بنسبة ٨.٩%، مقابل نحو ١٦٠.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ١٢٢.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ٨.٦%، مقابل ١١٢.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ٩.٦% لتسجل نحو ٥١.٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٤٧.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

**<u>على جانب الإيرادات الضريبية</u>**

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى وذلك على النحو التالى:

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة ٤.١%) لتحقق ٣٨.٩ مليار جنيه (١.٢% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣١.٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:**

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ١ مليار جنيه) بنسبة ١٠.٧% لتحقق ١١ مليار جنيه وذلك فى ضوء الزيادة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٠.٦ مليار جنيه) بنسبة ١١.٥% لتحقق ٥.٨ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٢.٤ مليار جنيه) بنسبة ٢١.٦% لتحقق ١٣.٥ مليار جنيه.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٤.٣ مليار جنيه (بنسبة ٨.١%) لتحقق نحو ٥٦.٩ مليار جنيه (١.٨% من الناتج المحلى).**

**تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٦.٥% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

**ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:**

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٤.١% لتحقق ٢٨.٤ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٣.٥% لتحقق نحو ٥.٨ مليار جنيه فى ضوء تحسن خدمات التشغيل للغير.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ١٩.٨% لتحقق نحو ٣.٧ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على المحررات المصرفية، وعقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون، الدمغة على الاعلانات، والدمغة على المحررات المصرفية، والدمغة المتنوعة.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٤.٤ مليار جنيه (بنسبة ٤٥%) لتحقق ١٤.٣ مليار جنيه (٠.٤% من الناتج المحلى).**

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١١.٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٥١.٦% لتحقق نحو ١٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد حققت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ٨.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٨.٧ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

**<u>على جانب الإيرادات غير الضريبية</u>**

- **إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** بنحو ٤.٥ مليار جنيه بنسبة ٩.٦% لتحقق نحو ٥١.٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٤٧.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٣٦.٣ مليار جنيه لترتفع بنحو ٥ مليار جنيه بنسبة ١٦.١% خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٣١.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.حيث إرتفعت العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٢.١ مليار جنيه (بنسبة ١١٥.٢%) لتحقق نحو ٣.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما إرتفعت عوائد الملكية الأخرى لتحقق ٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (في ضوء تحصيل إيرادات إضافية خلال فترة الدراسة من بيع ترددات الجيل الرابع لشركات المحمول الثلاثة العاملة فى السوق المصرى)، كما إرتفعت العوائد من قناة السويس لتحقق ٨.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٦.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، مما فاق الإنخفاض في العوائد المحصلة من البنك المركزى[1] خلال شهر الدراسة.

**وقد إرتفعت حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ١.٤ مليار جنيه بنسبة ١٨.١% لتحقق نحو ٩.١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٧.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١.١ مليار جنيه بنسبة ٢٠.٣% لتحقق ٦.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٥.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وسجلت **الإيرادات المتنوعة** نحو ٤.٨ مليار جنيه لتنخفض بنسبة -٨.٣% خلال فترة الدراسة، مقابل ٥.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٠.٥ مليار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

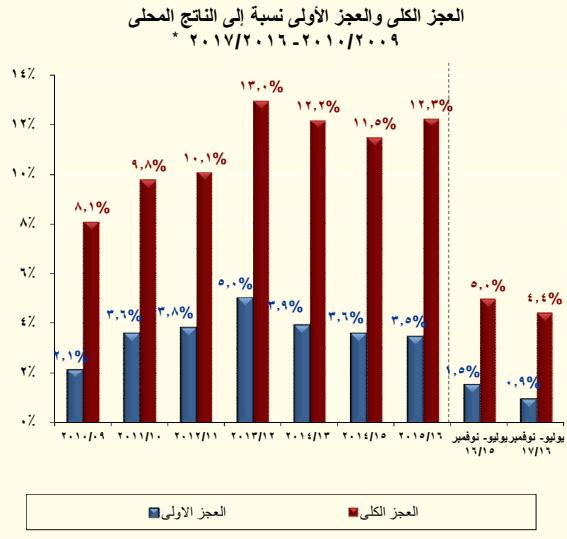


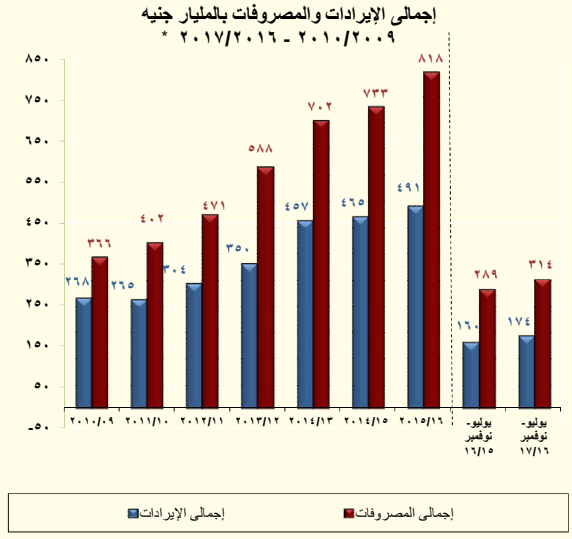


*جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها.

١/ يرجع الإنخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ كدفعة مقدمة. وذلك على عكس المعتاد فى ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام فى حسابات العام الذى يليه. مما أثر على ظهور أرباح الأسهم من البنك المركزى خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزى، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزى خلال الفترات القادمة.

§ **أما على جانب المصروفات،**

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٣١٤.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٩.٧% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٨.٦% عن نفس الفترة من العام المالى السابق وأن هذا الإرتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ٢٩% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ١.٥% لتبلغ نحو ٨٦.٢ مليار جنيه (٢.٧% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة.
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٢.١ مليار جنيه (بنسبة ٢٠.٣%) ليحقق نحو ١٢.٣ مليار جنيه (٠.٤% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ١٨.١% لتصل إلى ١١٣.٧ مليار جنيه (٣.٥% من الناتج المحلى).
- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٠.٦ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ١٩.٧% ليسجل نحو ١٩.٦ مليار جنيه.
- وقد سجل **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** نحو ٥٧.٤ مليار جنيه (١.٨% من الناتج المحلى)، لينخفض بنسبة -٥.٢% مقارنة بـ٦٠.٦ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  - سجل دعم السلع التموينية نحو ١١.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٤.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك نتيجة لإختلاف توقيت شراء القمح المحلى والمستورد، مما لا يؤثر على حجم الدعم بل هناك زيادة فى دعم السلع التموينية بنسبة ١١.٦% بموازنة العام المالى الحالى مقابل موازنة العام المالى السابق.

  بينما إرتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٣ مليار جنيه (بنسبة ١١.٩%) ليحقق نحو ٢٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء زيادة الإنفاق على العلاج على نفقة الدولة بنحو ٢.٣ مليار جنيه ليصل إلى نحو ٢.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد سجل **الإنفاق على المصروفات الأخرى** نحو ٢٥.٣ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ١٩.٧% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

Ø **تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦؛**

**جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها**. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩.٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢.٣% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٧٩.٤ مليار

جنيه أو ما يعادل ١١.٥% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠.٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٦/٢٠١٥ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة والتى قد إرتفعت بنحو ٢٦.٣ مليار جنيه بنسبة ٥.٦% لتسجل ٤٩١.٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥.٢ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٦.٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٥.٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلى حوالى ٨٣.٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١.٥% (٩١.٢% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٣% (٧٦.٣% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨.٥% (١٠٢.٥% من المستهدف)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢.٦% (نحو ٦٨% من المستهدف). وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١.٥% أي بزيادة ٨٤.٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣.٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق العجز المشار إليه فى الجدول التالى

| العجز الكلى خلال العام المالى ١٦/١٥ | العجز الكلى خلال العام المالى ١٥/١٤ |
|---|---|
| ٣٣٩.٥ مليار جنيه (١٢.٣% من الناتج المحلى) | ٢٧٩.٤ مليار جنيه (١١.٥% من الناتج المحلى) |
| **الإيرادات** | **الإيرادات** |
| ٤٩١.٥ مليار جنيه (١٧.٧% من الناتج المحلى) | ٤٦٥.٢ مليار جنيه (١٩.١% من الناتج المحلى) |
| **المصروفات** | **المصروفات** |
| ٨١٧.٨ مليار جنيه (٢٩.٥% من الناتج المحلى) | ٧٣٣.٤ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى) |

**وبالرجوع إلى التفاصيل يتضح ما يلى:**

**على جانب الإيرادات،**

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٤٩١.٥ مليار جنيه (١٧.٧% من الناتج المحلى) بزيادة ٢٦.٣ مليار جنيه أو ما يعادل ٥.٦% (١١% معدل نمو عند إستبعاد المنح الإستثنائية) عن العام المالى السابق. ويأتى ذلك فى الأساس نتيجة لإرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ١٥.٢% لتسجل ٣٥٢.٣ مليار جنيه، مما عوض إنخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة ١٢.٦% عن العام المالى السابق لتسجل ١٣٩.٢ مليار جنيه.

**الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:**

- **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية** بنحو ١٥ مليار جنيه بنسبة ١١.٥% لتحقق ١٤٤.٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (٩١.٢% من المستهدف)، مقارنة بـ١٢٩.٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى التالى:

- إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدخل من جهات غير سيادية بنحو ٤ مليار جنيه بنسبة ١٠.٧% لتسجل ٤٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (٩٠.٣% من المستهدف)، مقارنة بـ٣٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فى ضوء ما يلى:

  - § إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بنحو ٤.٣ مليار جنيه بنسبة ١٨% لتسجل ٢٨.١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ٢٣.٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

- إرتفاع المتحصلات من الضرائب على أرباح شركات الأموال من الجهات السيادية وعلى رأسها؛ البنك المركزى بنحو ٩.٦ مليار جنيه لتحقق ١٣.٢ مليار جنيه مقارنة بـ٣.٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، وهيئة البترول بنحو ١.٣ مليار جنيه بنسبة ٣.٦% لتحقق ٣٧.٣ مليار جنيه مقارنة بـ٣٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، وهيئة قناة السويس بنحو ١.٥ مليار جنيه بنسبة ١١.٢% لتحقق نحو ١٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بـ١٣.٤مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات** بنحو ١٧.٦ مليار جنيه بنسبة ١٤.٣% لتحقق نحو ١٤٠.٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (٧٦.٣% من المستهدف) مقارنة بنحو ١٢٣مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤؛ وذلك فى ضوء ما يلى:

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على المبيعات بنحو ٤ مليار جنيه بنسبة ٧.٥% لتحقق ٥٧.٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ٥٣.٤ مليار جنيه خلال العام الماضى.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على الخدمات بنحو ٢ مليار جنيه بنسبة ١٦.٣% لتحقق نحو ١٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ١٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ فى ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنحو ٨.٤ مليار جنيه بنسبة ٢١.١% لتحقق ٤٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ (١٠٥.٦% من المستهدف)، مقارنة بـ٣٩.٨ مليار جنيه خلال العام الماضى (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على السجائر بنحو ٢٦.٨%، وزيادة الضرائب على المنتجات البترولية بـ٩.٨%)،

- إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنحو ٢ مليار جنيه بنسبة ٢٥.٧% لتحقق نحو ٩.٧ مليار جنيه خلال عام الدراسة مقابل ٧.٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات** بنحو ٧ مليار جنبه بنسبة ٣٢.٦% لتحقق نحو ٢٨ مليار جنيه مقارنة بـ٢١ مليار جنيه خلال ، ويرجع ذلك إلى:

- إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بنحو ٦.٤ مليار جنيه بنسبة ٣٨.٣% لتحقق نحو ٢٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ (٦٨% من المستهدف) مقارنة بـ١٦.٧مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية** بنحو ٦.٢ مليار جنيه بنسبة ٢٨.٥% لتسجل ٢٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ (١٠٢.٥% من المستهدف)، مقارنة بنحو ٢٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق؛ وذلك فى إطار الجهود التى تقوم بها الوزارة فى إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية والتى ساعدت فى حدوث تحسن كبير فى الحصيلة الضريبية.

o **الإيرادات غير الضريبية،**

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فإن الحساب الختامى للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الإنفاق العام علي المنح الدولية التي تلقتها مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة الي نحو ٣.٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ مليار عام ٢٠١٤/٢٠١٥، و٩٥ مليار عام ٢٠١٣/٢٠١٤، الأمر الذى كان له أثر أساسي فى خفض الإيرادات غير الضريبية لتنخفض بنحو ٢٠ مليار جنيه بنسبة ١٢.٦% خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بعام ٢٠١٤/٢٠١٥.

على نحو آخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بنحو ١.٨ مليار جنيه بنسبة ١.٣% لتحقق ١٣٥.٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ١٣٣.٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥. **الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ما يلى:**

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٢.٦ مليار جنيه بنسبة ٩.٨% لتحقق ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٦.٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى:

  - إرتفاع المحصل من الحسابات والصناديق الخاصة بنحو ١.٦ مليار جنيه بنسبة ٧.٦% لتحقق ٢٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **إرتفاع الإيرادات المتنوعة** بنحو ١٠ مليار جنيه بنسبة ٤١.٨% لتحقق ٣٤.٣ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٤.٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب وعلى رأسها، أيلولة ٢٥% من أرصدة الأرباح المُرحلة للهيئات التى تحتجز أرباحها والتى بلغت نحو ١.٥ مليار جنيه، وزيادة حصيلة تسوية أوضاع الأراضى التى تغير نشاطها والتى بلغت نحو ٤ مليار جنيه. بالإضافة إلى تحصيل الأرصدة الدائنة للهيئات والجهات المختلفة بنحو ٣.٥ مليار جنيه.

- **وقد حققت عوائد الملكية** نحو ٦٩.٥ مليار جنيه لتنخفض بنحو ١٢ مليار جنيه بنسبة ١٤.٧، مقارنة بـ٨١.٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٥، ويرجع ذلك حصيلة ما يلى:

  - إرتفاع العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ١٦ مليار جنيه بنسبة ١١٩.٦% لتحقق ٢٩.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣.٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

  وقد حد من هذا الإرتفاع إنخفاض عوائد الملكية المحصلة من كل من:

  - إنخفاض العوائد المحصلة من هيئة البترول بنحو ١٧.٦ مليار جنيه بنسبة ٦٩.٢% لتحقق ٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٥.٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق فى ضوء انخفاض الأسعار العالمية للمواد البترولية.

- إنخفاض العوائد المحصلة من قناة السويس بنحو ٤.٥ مليار جنيه بنسبة ٢٣.٢% لتحقق ١٤.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٩.٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق (يرجع ذلك جزئياً فى ضوء تباطؤ كل من نمو التجارة العالمية، والإقتصاد الصينى، بالإضافة إلى إنخفاض الأسعار العالمية للبترول، مما إنعكس على حركة النقل البحرى أقل عبر قناة السويس).
- إنخفاض العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٢.٣ مليار جنيه بنسبة ٢٢.٥% لتحقق ٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

**§ على جانب المصروفات**

ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١.٥% أي بزيادة ٨٤.٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه ( ٢٩.٤% من الناتج المحلى) مقابل نحو ٧٣٣.٣ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى) للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الانفاق علي برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ علي نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩.٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠.٦% من الإيرادات المحصلة.

- **ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١٥.٣ مليار جنيه بنسبة ٧.٧% لتسجل نحو ٢١٣.٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بـ١٩٨.٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لإرتفاع عدد من البنود وعلى رأسها ما يلى:

- إرتفاع المرتبات الدائمة بنحو ٢٥.٥ مليار جنيه بنسبة ٩٢% لتسجل ٥٣.٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٢٧.٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.
- إرتفاع البدلات النوعية بنحو ١.٦ مليار جنيه بنسبة ٦.٥% لتسجل ٢٥.٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٢٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

- إرتفع **باب شراء السلع والخدمات** بنحو ٤.٤ مليار جنيه بنسبة ١٤% ليسجل حوالى ٣٥.٧ مليار جنيه مقارنة بـ٣١.٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء ما يلى:

- زيادة الانفاق على الخامات بنحو ٠.٩ مليار جنيه بنسبة ١٣% لتسجل نحو ٧.٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- زيادة الانفاق على المياه والإناره بنحو ٠.٣ مليار جنيه بنسبة ٦.٤% لتسجل نحو ٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- زيادة الانفاق على الصيانة بنحو ٠.٩ مليار جنيه بنسبة ٢٢% لتسجل نحو ٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- زيادة الانفاق على وسائل النقل العامة بنحو ٠.٢ مليار جنيه بنسبة ٥% لتسجل نحو ٣.١ مليار جنيه مقارنة بـ٢.٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- كما إرتفع **باب الفوائد** بنسبة ٢٦.٢% ليسجل حوالى ٢٤٣.٦ مليار جنيه مقارنة بـ١٩٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- وقد إرتفع **باب الدعم والمنح والمزايا** بنحو ٢.٥ مليار جنيه بنسبة ١.٢% ليسجل حوالى ٢٠١ مليار جنيه مقارنة بـ١٩٨.٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات كمحصلة للآتى:

- **تحقيق الانفاق على الدعم** نحو ١٣٨.٧ مليار جنيه لينخفض بنحو ١١.٥ مليار جنيه بنسبة ٧.٦%، مقارنة بـ١٥٠.٢ مليار جنيه وذلك كمحصلة لعدة عوامل على النحو التالى:
  - § تحقيق دعم المواد البترولية نحو ٥١ مليار جنيه لينخفض بنحو ٢٣ مليار جنيه بنسبة ٣١%، مقارنة بنحو ٧٤ مليار جنيه (في ضوء تراجع الأسعار العالمية للمواد البترولية).
  - § مما فاق أثر إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٣.٣ مليار جنيه بنسبة ٨.٥% ليسجل حوالى ٤٢.٧ مليار جنيه مقارنة بـ٣٩.٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وإرتفاع دعم الكهرباء بنحو ٥ مليار جنيه بنسبة ٢٠.٥% ليسجل حوالى ٢٨.٥ مليار جنيه مقارنة بـ٢٣.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وإرتفاع دعم تنشيط الصادرات بنحو ١.١ مليار جنيه بنسبة ٤٣.٤% ليسجل حوالى ٣.٧ مليار جنيه مقارنة بـ٢.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **وقد حد من أثر إنخفاض الدعم إرتفاع الإنفاق على المزايا الاجتماعية** بنحو ١٢.٩ مليار جنيه بنسبة ٣١.٤% ليسجل نحو ٥٤ مليار جنيه مقارنة بـ٤١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء ما يلى:
  - § زيادة المساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١٠.٧ مليار جنيه بنسبة ٣٢.٣% ليسجل نحو ٤٤ مليار جنيه مقارنة بـ٣٣.٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب المصروفات الأخرى** بنحو ٤.٣ مليار جنيه بنسبة ٨.٥% ليسجل نحو ٥٤.٦ مليار جنيه مقارنة بـ٥٠.٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بنحو ٧.٥ مليار جنيه بنسبة ١٢.١% ليسجل نحو ٦٩.٣ مليار جنيه مقارنة بـ٦١.٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء زيادة الإستثمارات التى قامت الدولة بتنفيذها، ومنها المشروعات العملاقة فى الطرق والكبارى وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٢٩.٢ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٤% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ١٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٧.٧% عن العام المالى السابق

١٠ فتشير إلى تراجع ٢٠١٦/٢٠١٧، كتوبرأ -تطورات الأداء المالى للفترة يوليو

## Ø تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٢٧٨٥.٨ مليار جنيه فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦ (حوالى ١٠٠.٥% من الناتج المحلى).

- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٢.٨ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦، مقابل ٢٠٨٤.٧ مليار جنيه (٨٥.٨ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٥.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٥٥.٨ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٦ (١٧.٩% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٤٨.١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٤.٤ مليار دولار (٧.٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٥.٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥.

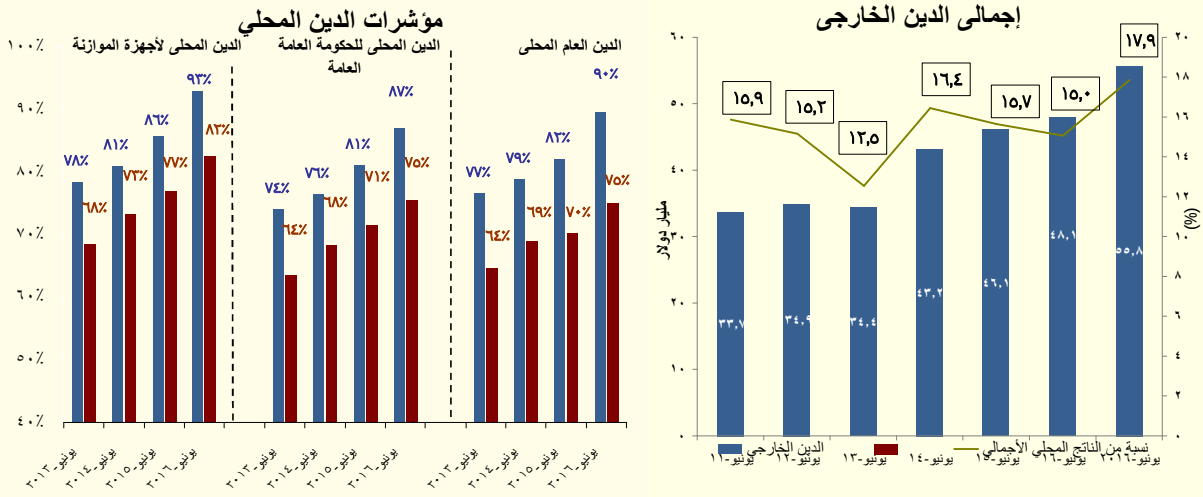


المصدر: وزارة المالية

## Ø التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ٣٨.٨% مسجلاً ٢٦٠٤.٩ مليار جنيه فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقابل ١٧.٧% (٢١٩٨.٢ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك علي جانب الأصول فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** محققاً ٤٨.٣% ليسجل ٢٧٩٨.٢ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٢٤.٧% (٢٣٢٠.١ مليار جنيه) في اكتوبر ٢٠١٦. مما فاق اثر انخفاض **صافى الأصول الأجنبية** التي سجلت قيمة بالسالب بلغت ١٩٣.٣ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل - ١٢١.٩ مليار جنيه خلال اكتوبر ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٣٧.٧% (محققاً ١٩٨٨.٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٧.٤% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلي ذلك، فقد

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليصل إلي ٦٣.٢% (ليحقق ١٢٤.٢ مليار جنيه) خلال نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٦.٢% خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** محققاً ٤٥% ليصل إلى ٩٣١.١ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٥.٣% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ٥٤.٩% (محققاً ٧٠٠ مليار جنيه) خلال نوفمبر ٢٠١٦، مقابل ١٤.٧% خلال الشهر السابق، كما ارتفع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ليسجل ٢١.٥% (محققاً ٢٣١.١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٦.٨% خلال اكتوبر ٢٠١٦.

أما على الجانب الآخر، فقد استمر **صافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض بشكل ملحوظ ليسجل قيمة بالسالب قدرها ١٩٣.٣ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقابل -١٢١.٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** حيث انخفض ليسجل -٨٢.٣ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ-٥٩.٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما تراجع انخفض **صافى الأصول الأجنبية للبنوك**، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ١١١ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ-٦٢.٥ مليار جنيه خلال اكتوبر ٢٠١٦.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** لتصل إلي ٤٥.٧% محققاً ١٩٨٣.٤ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧.٥% (١٥٨٤.٩ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. حيث ارتفع بشكل ملحوظ معدل النمو السنوى **للودائع الجارية والغير الجارية بالعملة الأجنبية** ليصلا إلي ١١٠.٥% (محققاً ١٤٥.٩ مليار جنيه) و١٤٦.٢ % (محققاً ٥٠٦.٧ مليار جنيه)، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة ب٥% و٢٠.٤%، على التوالى، خلال الشهر السابق. وقد ارتفع ايضاً معدل النمو السنوى **للودائع الغيرجارية بالعملة المحلية** ليصل إلي ٢٢.٥% (محققاً ١٣٣٠.٨ مليار جنيه) خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧.٨% خلال الشهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ٢٠.٧% (محققاً ٦٢١.٥ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٨.١% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** و**للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال نوفمبر ٢٠١٦ ليسجل ٢٤.٧% (٣٧٩ مليار جنيه) و١٤.٨% (٢٤٢.٥ مليار جنيه) علي التوالي، مقارنة بـ٢١.١% و١٣.٧% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) نحو ١٩.٥% فى نهاية سبتمبر ٢٠١٦ محققاً ٢٢٠٢.١ مليار جنيه، مقابل ٢٠.١% خلال اغسطس ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٣% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطىء معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٢٥.٧% فى نهاية سبتمبر ٢٠١٦ مسجلاً ٩٧٠.٢ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٩.٨% خلال اغسطس ٢٠١٦. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفعت **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية سبتمبر ٢٠١٦ لتصل إلى ٤٤.١%، مقارنة بـ٤٤% خلال شهر اغسطس ٢٠١٦، وارتفعت مقارنه بـ٤١.٩% خلال سبتمبر ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٦ لم تصدر بعد).

- ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٢٤.٣ مليار دولار فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٣.١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

Ø على نحو آخر، فقد ارتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ ليسجل** ١٩.٤% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٣.٦% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١.١% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٢١.٥% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بمعدل أقل قدره ١٣.٨% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١٤.٧% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** لتسجل ٨.٢%، مقارنة بـ٦.٥% خلال الشهر السابق، **"الملابس والأحذية"** لتسجل ١٩.٨%، مقارنة بـ١٣% خلال الشهر السابق، **"الأثاث والتجهيزات"** لتسجل ٢٢.٦%، مقارنة بـ١٥.٥% خلال الشهر السابق، **"الرعاية الصحية"** لتسجل ٢٧.٤%، مقارنة بـ٢٦.٤% خلال الشهر السابق، **"النقل والمواصلات"** لتسجل ٢٢%، مقارنة بـ٧.٦% خلال الشهر السابق ، ، **"المطاعم والفنادق"** لتسجل ٢٥.٥%، مقارنة بـ٢٠.١% خلال الشهر السابق، و**"التعليم"** لتسجل ١٢.٣% خلال شهر الدراسة.

أما بالنسبة، **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية**، فقد ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة يوليو - نوفمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ١٥.٣% مقارنة بـ٩.٣% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

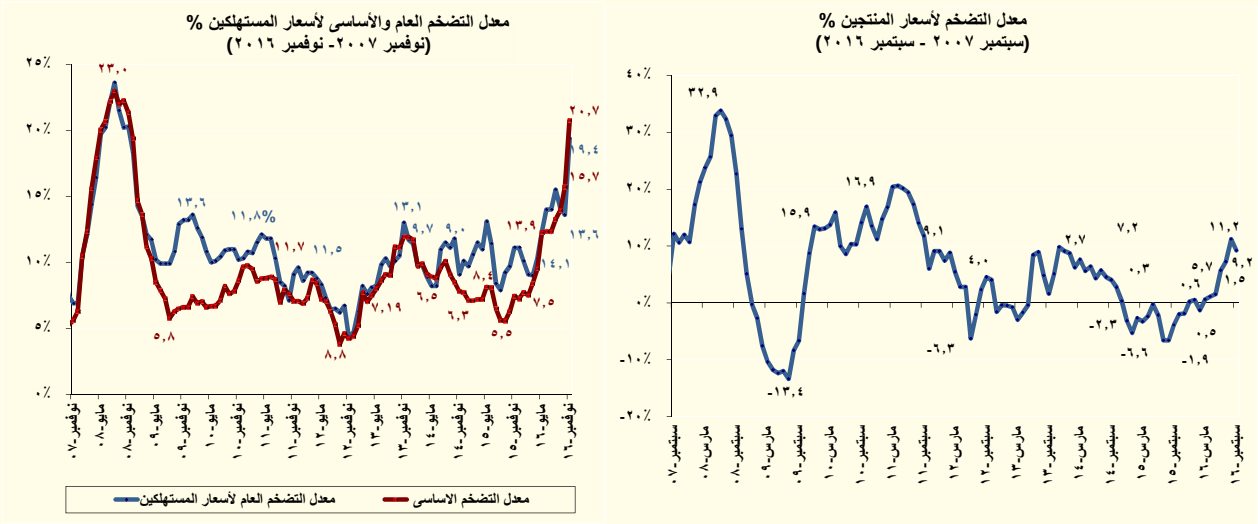


Ø على نحو آخر، فقد حقق **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** نحو ٤.٨% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل منخفض قدره -٠.٣% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥. حيث حقق معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** معدل بلغ ٥% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١.٤% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ -١.٧% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥.

Ø كما إستمر **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٦] فى تحقيق معدلاً مرتفعاً ليسجل نحو٢٠.٧% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٥.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة

٦/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

بـ ٧.٤% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥. أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى فقد حقق ٥.٣% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقابل نحو ٢.٨% خلال الشهر السابق. الأمر الذى يمكن تفسيره في ضوء ارتفاع أسعار **"السلع الغذائية"** لتساهم بنسبه قدرها ٣.١٧ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار **"السلع الإستهلاكية"**، و**"الخدمات الأخرى"**، و**"الخدمات المدفوعة"**، لتساهم بنسبه قدرها ١.٤و٠.٥٥ و٠.٢١ نقط مئوية على التوالى فى معدل التضخم الأساسى الشهرى.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ١٤.٧٥% و١٥.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%، والإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%.

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ **بربط ودائع** بقيمة ٧٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٥.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك ( Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد إرتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بشكل ملحوظ بحوالى ٦.٣% ليسجل ٦٠١.٦ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٥٦٦.٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد إرتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٧.٨% ليحقق ١٢٣٤٤.٩ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية نوفمبر ٢٠١٦ والذى بلغ ١١٤٥٣.٣ نقطة. كما إرتفع أيضاً مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١.٥% ليحقق ٤٦٣.٤ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٤٥٦.٦ نقطة فى نهاية نوفمبر ٢٠١٦.

## Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١.٩ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل عجز قدره -٣.٧ مليار دولار (-١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفق للداخل، بالإضافة إلى التحسن الطفيف فى الميزان التجارى مما فاق التراجع الذى شهده الميزان الخدمى. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٥ مليار دولار (-١.٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بعجز أقل قدره ٤ مليار دولار (-١.١% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء تراجع الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

— انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ٨.٧ مليار دولار (-٢.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً قدره ١٠ مليار دولار (-٢.٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١١.٢% لتحقق ٥.٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل نحو ٤.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لارتفاع حصيلة الصادرات الغير بترولية لتصل إلي ٣.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣.١ مليار دولار خلال فترة المقارنة. مما فاق اثر انخفاض

حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ١.٥ مليار دولار في فترة الدراسة مقارنة بـ٣.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وذلك في ضوء انخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بنحو ٨.٤% وانخفاض الكميات المصدرة من البترول بنحو ١٠.٥% خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق[٧]. وقد جاء ذلك بالتزامن مع تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٥.٥% لتحقق ١٣.٩ مليار دولار خلال خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ١٤.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- تراجع **الميزان الخدمى** بنحو ٥٠.٢% ليحقق فائض قدره ١.٤ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٢.٨ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية لتصل إلى ٣.٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة مدفوعاً **بتراجع الإيرادات السياحية** لتسجل ٠.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١.٧مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية لتصل إلى ٩.٢ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٣.٧ مليون ليلة خلال فترة المقارنة. كما ارتفعت مدفوعات السفر إلى الخارج لتسجل ١.١ مليار دولار، مقارنة بـ٠.٨ مليار دولار نتيجة لزيادة مدفوعات الفيزا كارد بحوالى ٠.٤ مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك فقد تراجعت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ٤.٨% لانخفاض الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٢.٧% وانخفاض قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار بمعدل ٠.٤%.

- انخفضت **التحويلات الواردة** خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ٣.٤ مليار دولار، مقارنة بـ٤.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة – وذلك لانخفاض صافى التحويلات الخاصة لتقتصرعلى نحو ٣.٤ مليار دولار، مقارنة بـ٤.٣ مليار دولار نتيجة لتراجع تحويلات المصريين بالخارج. بينما ارتفعت صافى التحويلات الرسمية لتصل الى ٣٣.٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٢١.٩ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٧.١ مليار دولار (١.٩% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ١.٦ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٥، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ ليسجل ١.٩ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١.٤ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ١.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٢مليار دولار خلال فترة المقارنة، وتحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ٠.٥ مليار دولار.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٨ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ١.٤ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر

[٧]/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٢.٧% من إجمالى حصيلة الصادرات البترولية و١٩% من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال عام الدراسة.

٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحقت خلال فترة الدراسة.

- ارتفاع **صافى الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٦.١ مليار دولار (١.٧% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١.٧ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين متوسطة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٠.٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٠.٠٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصرى في ظل قدرته على سداد التزاماته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٠.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.
- ارتفاع صافى التغير على التزامات البنك المركزى تجاه العالم الخارجى ليحقق صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٣.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١.٢ مليون دولار خلال فترة المقارنة **بسبب زيادة ودائع بعض الدول العربية لدى البنك المركزى.**

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٢ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٣ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام الماضى.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد انخفض إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر اكتوبر ٢٠١٦ ليصل إلى ٠.٥١ مليون سائح، مقابل ٠.٩١ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما تراجعت **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٣.٣ مليون ليلة، مقابل ٧.١ مليون ليلة خلال شهر اكتوبر ٢٠١٥.